دور آليات الحوكمة في المصارف لتعزيز الافصاح المعلوماتي-بحث استطلاعي في عينة من المصارف العراقية

"The Role of Governance Mechanisms in Banks to Promote Informational Disclosure" – An exploratory research in a sample of Iraqi banks

وجدان فالح حسن [1]
Wijdan Faleh Hassan
wijdan.falih73@gmail.com

أ.م. د جنان مهدي [2]
A.M. Dr Jinan Mahdi
Jinan.m@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والإقتصـاد _ جامعة كربـلاء
Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص :

الهدف من البحث هو التعرف على اثر تطبيق الحوكمة عبر آلياتها, والدور الذي تلعبه تلك الآليات لضمان تحقيق أبعاد الافصاح عن المعلومات لتحسين القوائم المالية المتضمنة للتقارير المالية التي تنعكس سلبا او أيجابا على كفاءة الاسواق المالية. ولإثبات فرضية البحث اعتمدت الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة, و صُممت استبيان خاص بالتحليل على عينة البحث المتمثل ب(7) من المصارف العراقية, وتكّون مجتمع البحث من الموظفين في المصارف حيث وزعت (150) استبانة استجاب منهم (118) وتمثل (78.7 %). استُخدم البرامج الاحصائية (spss) لتحليل بيانات الاستبيان. وتوصل البحث الى الاستنتاجات أهمها: ضرورة تطبيق آليات الحوكمة لتعزيز كفاءة أداء المصارف ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة في اتباع سياسة صحيحة لضمان اموال المستثمرين وزيادة ثقتهم بالمصارف العراقية.

اما التوصيات منها: ضرورة استخدام المصارف العراقية استراتيجية التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتعزيز أبعاد الافصاح عبر نشر المعلومات بما يخدم واحتياجات مستخدمي التقارير المالية يؤدي الى تحقيق ثقتهم والرضا الكامل مما يوفر لهم الدافع للتعامل مع المصرف

الكلمات المفتاحية للبحث : حوكمة الشركات, الآليات الداخلية للحوكمة, الآليات الخارجية للحوكمة, الإفصاح المعلوماتي

Abstract:

The aim of this research is to identify the impact of applying governance through its mechanisms, and the role that these mechanisms play to ensure the achievement of the dimensions of information disclosure to improve the financial statements that include financial reports that reflect negatively or positively on the efficiency of financial markets.

In order to prove the hypothesis of the research, the researcher adopted the descriptive analytical approach and the questionnaire, and a questionnaire was designed for the analysis on the research sample represented by (7) from Iraqi banks, and the research community consisted of employees in banks where (150) questionnaires were distributed among them (118) and represented (78.7%). . Statistical programs (spss) were used to analyze the questionnaire data. The research reached the most important conclusions: the necessity of applying governance mechanisms to enhance the efficiency of banks' performance and to help managers and the board of directors follow a correct policy to ensure investors' money and increase their confidence in Iraqi banks.

As for the recommendations: the need for Iraqi banks to use the modern technology strategy as a means to enhance the dimensions of disclosure by disseminating information to serve the needs of users of financial reports, leading to achieving their confidence and full satisfaction, which provides them with the motivation to deal with the bank.

Keywords for research: corporate governance, internal mechanisms of governance, external mechanisms of governance, information disclosure.

المقدمة

مع حدوث الانهيارات الاقتصادية وسلسلة الازمات المالية العالمية المتعاقبة التي شهدها عدد كبير من دول العالم , والتي ابتدأت بالأزمة المالية الاسيوية في عام 1997 تلتها سلسلة من الازمات كان اخرها الازمة المالية عام 2008 – 2009, والتي تعد من اخطر الازمات التي أثرت بشكل مباشر على اسواق المال العالمية , والناجمة عن سوء اتخاذ القرارات المبنية على الثغرات الموجودة في القوائم المالية المتضمنة للتقارير المالية, فضلا عن ضعف ثقة المستثمرين بالقوانين والتشريعات التي تعنى بالأعمال الاقتصادية, فتغيرت النظرة الضيقة ذات المفهوم التقليدي في تطبيق آليات الحوكمة الى نظرة أكثر أتساع وشمولية لمواكبة التطورات التي تحدث في الاسواق المالية لتحقيق النزاهة وديمومة الاستثمار في المجال الاقتصادي, ولتلبية حاجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية التي تساعدهم على رسم رؤيا مستقبلية لديمومة الاعمال الاقتصادية في اتخاذ قرارات سليمة.

هذه الدراسة ستوضح العلاقة المتبادلة بين آليات الحوكمة والافصاح في القوائم المالية, وكيف يأثر كل منهما في الاخر ويتأثر به, أذ تتأثر المعلومات المالية بقواعد آليات الحوكمة , فمن ناحية يعدُّ تطبيق آليات الحوكمة سبب مباشر لزيادة موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية, ومن ناحية اخرى تعدُّ القوائم المالية هي من اهم المقومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الادارة لاتخاذ مثل هذه القرارات.

1. منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة بالتساؤلات الرئيسة الاتية :

1. هل المصارف العراقية الخاصة والحكومية ملتزمة بتطبيق آليات الحوكمة والى اي مدى؟ وهل المعلومات المفصح عنها من قبل المصرف تتمتع بالملائمة والموثوقية ؟

2. هل تقييم اداء المصارف بغياب آليات الحوكمة والافصاح تقييما صحيحا يعكس واقع اداء المصارف ؟

3. هل اثرت آليات الحوكمة على تعزيز مستوى الافصاح في القوائم المالية ؟

2.1 أهمية البحث

تكمن اهمية البحث من كونه يتناول موضوعا حيويا ومعاصرا لجميع النواحي الاقتصادية وهو موضوع الحوكمة, وتحدد اهمية البحث بالنواحي الاتية :

1. ضرورة تزامن البحث للمستجدات التي تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للمصارف وقياسه والافصاح عن القوائم المالية, لغرض المساهمة في حل المشاكل ذات الصلة, فضلا عن تبيان مدى اهمية أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحقيق الافصاح المعلوماتي.

2. تساهم حوكمة الشركات في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات كافة وحماية حقوق المستثمرين ورفع مستوى الشفافية لهذه الشركات.

3.إنَّ مبدأ الافصاح والشفافية هو مبدا يؤخذ به عند تقديم التقارير المالية الى مستخدميها عبر الكشف عن المعلومات كافة التي يمكن ان تؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

4.دور الافصاح المعلوماتي الكبير والمهم في حماية المستثمرين او مستخدمي القوائم المالية, إذ يعد الافصاح هو الساتر او هو نظام الحماية الاولي لحماية المستفيدين من القوائم المالية سواء كانوا داخليين او خارجيين.

3.1 أهداف البحث

1. توضيح المفاهيم الاساسية لمتغيرات الدراسة: الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة, والخصائص النوعية للإفصاح المعلوماتي.

2. تسليط الضوء على مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة في المصارف العراقية ومساهمتها في تحقيق الافصاح المعلوماتي.

3. التعرف على طبيعة العلاقة والأثر بين آليات الحوكمة كل على حدا, وأي الآليات الاكثر تأثيرا في تحقيق الافصاح المالي, عن طريق معالجة بيانات الاستبيان التي جرى الحصول عليها باستخدام برمجية (spss).

4.1 فرضيات البحث

يستند البحث الى فرضيتين أساسيتين:

1. الفرضية الرئيسية الاولى (H0):(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي والابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بمستوى معنوية 5 %).

2. الفرضية الرئيسة الثانية (H0):(لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائيا لأبعاد آلية الحوكمة في ابعاد الافصاح المعلوماتي).

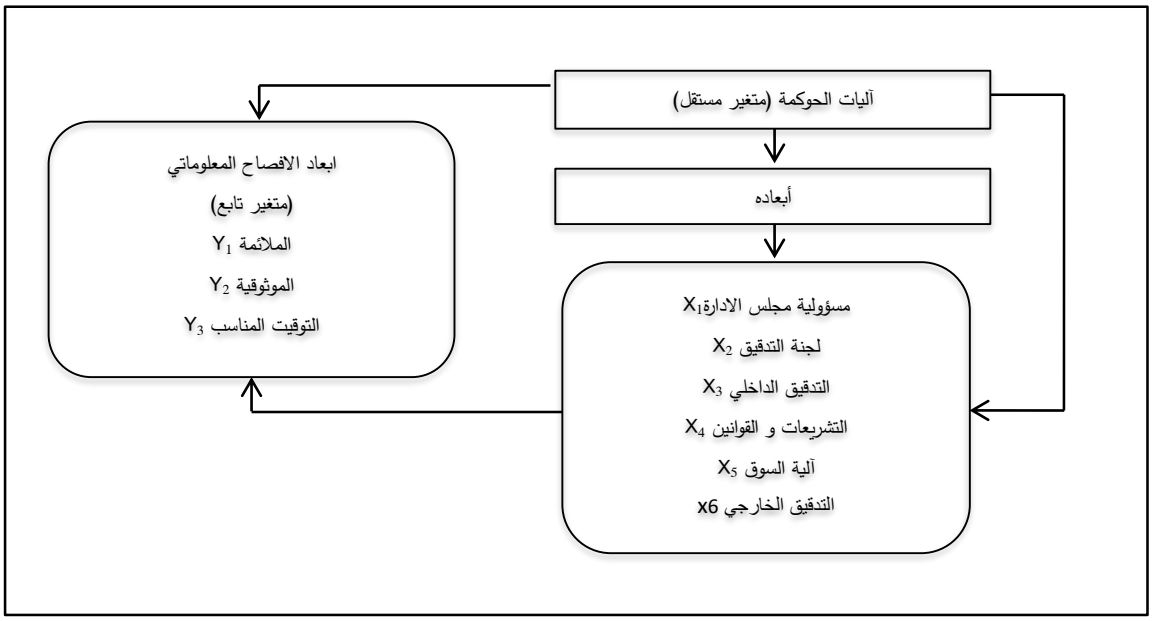

شكل (1) يوضح متغيرات الدراسة

المصدر : من اعداد الباحث

5.1 مصادر جمع البيانات وأساليبها

الجانب النظري: جُمعت البيانات التي تعلقت بالجانب النظري من مصادر عربية, وأجنبية ترتبط بموضوع الدراسة من كتب ومجلات أضافة الى الرسائل والاطاريح الجامعية وكذلك مصادر من مواقع على الانترنت لغرض تغطية جوانب الدراسة.

الجانب التطبيقي: فيما يخص الجانب التطبيقي (الميداني), فقد اعتمدت الدراسة الاسلوب التطبيقي الاختباري وكذلك المنهج الوصفي التحليلي للبيانات , وقد جُمعت تلك البيانات عبر اعتماد الاستبانة كمصدر أساسي لجمع البيانات والمعلومات.

6.1 حدود البحث

1. **الحدود المكانية:** شملت الدراسة (7) مصارف حكومية خمسة منها حكومية ومصرفين أهليين في محافظة كربلاء وهي (مصرف الرافدين فرع الشهداء 139 , مصرف الرشيد فرع جامعة كربلاء 584 , مصرف الرافدين فرع العباس 375, مصرف التنمية الدولي, المصرف الوطني الاسلامي , مصرف الرافدين فرع الطف , المصرف العقاري).

2. **الحدود البشرية:** تضمنت عينة الدراسة الموظفين العاملين في المصارف اذ بلغ حجم العينة 118موظفا.

7.1 المعلومات الديموغرافية

قامت الدراسة بأجراء التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية للاستبانة والتي تضمنت العنوان الوظيفي , الجنس , الفئة العمرية, المؤهل العلمي, التخصص, سنوات الخدمة, والقسم الذي يعمل فيه, وقد جرى استخدام النسب المئوية لأغراض التحليل, وسيُعرض التحليل بشكل وافي في الفصل الثالث في الجانب التطبيقي للدراسة.

8.1 اساليب تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة لتحقيق اهدافها واختبار فرضياتها في التحليل على مجموعة من الاساليب الاحصائية ومنها الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والاهمية النسبية , وكذلك معامل الارتباط بيرسون, ونموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل التحديد R2, وجرت معالجة البيانات احصائيا باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (spss).

2. دراسات سابقة

1.2 دراسة (أ. عيشور ذهبية , 2017)

تهدف الدراسة الاطلاع على مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية, وما مدى إسهامها في تحسين الايرادات الضريبية . وتقوم الدراسة على عدة فرضيات أهمها: أن تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق حوكمة الشركات , وتتميز القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية بالمصداقية , تطبيق المؤسسات الاقتصادية لحوكمة الشركات يؤثر على مصداقية القوائم المالية ويؤدي الى تحسين الايرادات الضريبية .واعتمد الباحث في مجتمع الدراسة على مجموعة من الشركات المساهمة العامة والخاصة واعتمد الباحث المقابلة المباشرة اضافة الى توزيع الاستبيان . واهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن حوكمة الشركات نظام تدار به المؤسسات لضمان الكفاءة والادارة الرشيدة في استغلال الموارد , وضرورة اجراء التدقيق السنوي لحساب الشركة بواسطة مدقق خارجي مستقل لضمان أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة .

2.2 دراسة (ابو حمام : 2009)

تناولت الدراسة " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " وكان الهدف من الدراسة تحليل ومناقشة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي, اهم الفرضيات التي اعتمدتها الدراسة هو تطبيق قواعد الحوكمة قد يسهم بشكل كبير في تعزيز دور الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, وتطور ثقافة الحوكمة ينعكس بشكل رئيس على تحسين واستمرارية الشركات وديمومتها. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة عبر انشاء تنظيم اداري ومهني يقوم على اساس مصداقية المديرين والمديرين التنفيذيين

3.2 دراسة (Afaneh , 2019)

تناولت الدراسة اثر معايير الافصاح والشفافية على مؤشرات النسب المالية في المصارف السعودية, والهدف من الدراسة هو قياس اثر تطبيق معايير الافصاح والشفافية التي تتبناها هيئة النقد العربي السعودي في تحسين مؤشرات الاداء في القطاع المصرفي السعودي. اذ اعتمد الباحث فرضيات الدراسة بعدة تساؤلات اهمها, ماهي معايير الافصاح والشفافية لدى المصارف؟ ماهي معايير الافصاح والشفافية المعتمدة من قبل المملكة العربية السعودية ؟ ماهي المؤشرات المالية المصرفية ؟ماهي نسبة التأثير المالي للمصارف السعودية قبل وبعد تطبيق معايير الافصاح والشفافية ؟ وتوصل الباحث الى عدة نتائج تضمنت وجود علاقة عكسية بين سيولة المصرف ونسبة ارباحه , ويوجب على المصارف ايجاد توازن بين السيولة والربحية.

المبحث الثاني / الاطار النظري لحوكمة الشركات

1. أسباب ظهور الحوكمة

1.1 الاحتيال المالي :

الاحتيال هو ابرز اسباب انهيار الشركات ويسبب اضرار كبيرة لرؤوس الاموال لان المستثمرين والمحللين. الماليين يعتمدوا في قراراتهم الاستثمارية على البيانات والمعلومات التي تعلنها الشركة في تقاريرها المالية, لذلك فان وجود بيانات او معلومات احتيالية في الاسواق المالية سوف يهدد ثقة المستثمرين بالشركات ويؤثر بشكل مباشر على قراراتهم الاستثمارية الحالية والمستقبلية **(Tangod and Kulkarni , 2015 : 549-555)**. ويعرف "الاحتيال المالي بانه ممارسات يستخدم فيها الخداع للحصول على امتيازات مالية مباشرة وغير مباشرة او هو تسهيل بعض الممارسات لغرض تحقيق الخسائر للطرف الذي تعرض للاحتيال"

1.2 نظرية الوكالة :

تعرف نظرية الوكالة بصورة عامة على انها " الاطار الفكري الذي يستخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية التي عرفت في ميادين العمل والفكر الانساني " **(درويش , 2007 :74)**. وتطورت نظرية الوكالة من قبل الاقتصاديين الامريكيين (Jensenet و Mecking) الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976م, وطرحا اول تعريف لنظرية الوكالة " انها علاقة بموجبها يلجا اليها صاحب راس المال لخدمات شخص اخر لكي يقوم بدلا عنه بمجموعه مهام, وهذه المهمة تستلزم نيابته في السلطة "**(شلاش , سالم العون , 2008 : 58)**.

وتنشأ علاقة الوكالة عندما يوكل (شخص) يسمى الموكل (مجموعة من الاشخاص) يسمى الوكيل ليقوموا بأداء خدمة نيابة عن الموكل **(عدنان بن حيدر,2007 , ص: 74)**. او هو تعاقد بين عدة اطراف وفيه المالك (الموكل) يفوض الى اطراف اخرين (المالكين) لغرض تنفيذ المهام, وبهذا التفويض تصبح لديهم سلطة تنفيذ القرار **(عبد الصمد , 2009 : 3)**.

1.3 عولمة اسواق المال :

عولمة اسواق المال او العولمة المالية هي المرحلة التي شهدت فيها المالية الدولية تطورا كبيرا على الصعيد العالم, فتعدُّ العولمة المالية نتاجا لعملية التحرر المالي وكذلك التحول الى الاندماج المالي الذي ساعد على تحقيق التكامل بين الاسواق المالية بسبب انتقال رؤوس الاموال بين الاقتصادات المتقدمة في الدول الصناعية وبين الاسواق الناشئة **(عبد الحميد , 2001 : 33)**. وتعرف العولمة المالية بانها " هو الترابط والتشابك شبه كامل للنظام المالي والنقدي. العالمي وقد تجسد بصورة كبيرة مع تطبيق اجراءات التحرر المالي كافة, ورفع الحواجز كافة على حركة رؤوس الاموال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الفترة ما بين 1979- 1982 م, ثم انتقلت الى باقي الدول الصناعية, مع تطبيق اسعار الصرف المرنة وتحويل الديون الى اوراق مالية **(محفوظ جبار , 2002: 185)**. وكذلك عرفها دومينيك بليون (D. Plihon) بانها " عملية مرحلية او مخطط لغرض انشاء سوق شاملة وموحدة لرؤوس الاموال تختفي فيها كل اشكال القيود الجغرافية والتنظيمية, لكي تسود حرية تدفق الاموال والسلع, لضمان تخصيص افضل لرؤوس الاموال بين المناطق المختلفة الانشطة الاقتصادية والمالية كافة , والبحث عن اعلى العوائد ومخاطر اقل **(Plihon, 1997 :86)**.

2. نشأة وتطور حوكمة الشركات :

مرت حوكمة الشركات بمراحل متعددة وكانت المرحلة الاولى لظهور مفهوم الحوكمة عام 1776 م حيث .ظهرت في بدايتها على شكل تنبؤات غير مباشرة وقد ذكرها (Smith) في كتابه ثروة الامم " أنه لا يمكن التوقع بأن مديري الشركات المساهمة ان يشرفوا على الشركات كما لو انه من يدير هذه الشركات هم نفسهم اصحابها, وذلك لان المديرين هم من يقوموا بإدارة اموال غيرهم وليس اموالهم الخاصة بهم, فمن المتوقع ان يحدث اهمال بشكل وأخر في ادارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات وقد يحدث فساد محاسبي في حال التواطؤ مع مكتب المحاسبة او الادارة

التنفيذية التي تساعدهم في اخفاء الفساد وانحرافاتهم او تلاعبهم في الحسابات " **(Bather, 2006 :27)**. ثم امتدت جذور حوكمة الشركات الى عام 1932م, ويعد Berle & Means في جامعة هارفرد هم اول من تطرقا الى موضوع فصل الملكية عن الادارة عند قيامهم بدراسة هيكلية كبرى الشركات الامريكية حيث توصلوا الى ضرورة فصل الملكية عن الادارة وفرض الرقابة على تصرفات الوكلاء لضمان حماية حقوق المساهمين. **Steger and (Wolfgang, 2008 :5)** , والغاية من عملية الفصل هي لسد الفجوة بين مديري ومالكي الشركة بسبب بعض الممارسات السلبية التي قد تضر بالشركة **(أبو العطا , 2003: 48)**.

3. مفهوم الحوكمة :

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في جميع بلدان العالم المتقدمة والناشئة, ويشمل مفهوم حوكمة الشركات الهيكلية او الاطار الذي يجري عن طريقه تحديد اهداف الشركة لحماية مصالح المساهمين والمستثمرين, ولتعظيم اداء الشركات والعمل على تقليل المخاطر الى ادنى مستوى و العمل على تحسين فرصة الوصول الى الاسواق المالية. وبسبب ديناميكية وتجدد مفهوم حوكمة الشركات لما له من اهمية كبيرة على المستوى الدولي والاقليمي فأخذ تعريف حوكمة الشركات عدة اوجه بسبب اتساع او تضييق المفهوم حسب طبيعة المدخل الذي يتناوله **(الخالدي , 2008 :29)**. وقد حاز مفهوم الحوكمة على اهتمام الباحثين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, اذ انبثقت من مصطلح (Corporate Governance) انكليزية الاصل والتي تعني ترجمتها في الجانب العلمي ب " أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة " **(أحمد , 2010 : 160)** .

تعرف حوكمة الشركات " انها مجموعة من الأليات التي تضمن رسم التوجه الاستراتيجي. للمنظمة للتحكم في متغيرات هيكلها الداخلي. وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها ضمن منظور اخلاقي , والقدرات الادارية المهنية المتاحة لتلبية مطالب جميع اصحاب المصلحة واستدامة بقاء المنظمة دون هيمنة اي فرد فيها " **(صالح ,2006 : 121)**.: تعرف الحوكمة بانها " مجموعة من الاليات الداخلية والخارجية التي تنظم العلاقة بين اصحاب المصلحة بتحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة ومراقبة ادائها واتخاذ. القرارات الاستراتيجية بشكل فعال **(Hitt,et.al.2001 :404)**.

اما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد عرفت الحوكمة " بانها ذلك النظام الذي يجري عن طريقه ادارة الشركة والتحكم في ادائها " **(سعيد , 2009: 38)**.

4. الجهات المعنية بتنفيذ حوكمة الشركات :

4.1 المساهمون: المساهمون هم الجهة التي تمول الشركة براس المال عبر ملكيتهم للاسهم, مقابل حصولهم على الارباح لقاء استثماراتهم, وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل, وللمساهمين الحق في اختيار اعضاء مجلس الادارة المناسبين لضمان حقوقهم.

4.2 مجلس الادارة: يتكون مجلس الادارة من المساهمين واصحاب المصالح, ويختار مجلس الادارة المديرين التنفيذيين, الذين تعهد اليهم السلطة بالإدارة اليومية لإعمال الشركة ومراقبة اداءهم, وكذلك يضع مجلس الادارة السياسات العامة للشركة ويضع الكيفية التي تضمن الحفاظ على حقوق **(7 : 2009)**.

4.3 الادارة :الادارة هي الجهة المسؤولة عن الادارة الفعلية للشركة, وتقوم بتقديم التقارير كافة الخاصة بالإداء الى مجلس الادارة, وهي المسؤول المباشر عن تعظيم ارباح الشركة وزيادة قيمتها, وايضا تعد الجهة المسؤولة عن المعلومات التي تطرحها للمساهمين من حيث الافصاح والشفافية. فضلا عن رسم السياسة العامة للشركة والمحافظة على مصالح المساهمين.

4.4 اصحاب المصالح في الشركة :لا تعد المساهمون الجهة الوحيدة الدائنة للشركة, فتعظيم قيمة حملة الاسهم لا تكفي اذا لم تقارن مع تلبية حاجات الجهات الاخرى من اصحاب العلاقة داخل الشركة وخارجها (**Jacques, 2009 7:**), واصحاب المصالح هم الجهة التي لها مصالح في داخل الشركة وهم الدائنين والموردين والموظفين , وقد يكون لهؤلاء الاطراف مصالح متعارضة واحيانا مختلفة

5. اهداف حوكمة الشركات :

يمكن تحديد اهداف حوكمة الشركات بما يأتي (**درويش , 2007 : 23**):

5.1 فصل ملكية الشركات عن الادارة وتفعيل الرقابة على الاداء.

5.2 تطوير الكفاءة الاقتصادية للشركات.

5.3 وضع هيكلية يحدد من عبرها اهداف الشركة وكيفية تحقيق الاهداف ثم متابعة تحقيق تلك الاهداف.

5.4 مراجعة القوانين التي تحكم اداء الشركات واضافة التعديلات المناسبة بحيث تكون مسؤولية الرقابة على كلا الطرفين (مجلس الادارة والمساهمين).

5.5 فصل المهام والمسؤوليات بين المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الادارة ومسؤوليات اعضاء مجلس الادارة.

6. اهمية حوكمة الشركات :

يمكن توضيح اهمية حوكمة الشركات من النقاط الاتية:

6 .1 ضرورة فصل الملكية عن ادارة الشركات في ظل اختلاف الاهداف وتضاربها بين الاطراف المشاركة (الوكلاء , المساهمين , العمال , ...).

6 .2 تساهم حوكمة الشركات في تقليل المخاطر ورفع مستوى الاداء وزيادة فرص تطور الاسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات, فضلا عن تطوير الادارة وزيادة الشفافية وتعمل على ارتفاع اعداد المستثمرين في الاسواق المالية.

6 .3 تساعد الدول التي تعمل على كبح جماح الفساد الاقتصادي داخل القطاع العام عبر طرح نظام الخصخصة .

6 .4 تنظم الهيكلية العامة للشركة التي تحدد فيها اهداف الشركة وكيفية تحقيق تلك الاهداف (**امين , 2000: 708 – 709**).

7. مرتكزات الحوكمة

تعد ركائز الحوكمة من القواعد المهمة التي تمثل الدعائم الاساسية لها والتي يجب الالتزام بها لتحقيق الاهداف المطلوبة (**نور والججاوي , 2003 : 5**) ويمكن تلخيص هذه المرتكزات الى :

7.1 الافصاح والشفافية : إنَّ ايصال المعلومة بصورة واضحة ودقيقة الى جميع الاطراف ذات العلاقة سيتيح المجال لأنشاء تحليل واقعي ومفيد حول نشاطات الشركة, ويعدُّ الافصاح والشفافية الدعامة الاساسية للحوكمة لأنها تضمن الثقة والوضوح في ادارة الشركة, أذ تساعد في اتخاذ القرارات السليمة كذلك يعرف الافصاح بأنه " الافصاح عن البيانات والمعلومات كافة التي توصلت اليها الشركة بصورة تقارير وقوائم مالية على اساس ان الشركة تعمل بنظام المعلومات, وهدف الشركة هو توفير المعلومات الملائمة لكل جهة ترتبط بالشركة لضمان الثقة في اتخاذ القرارات من جانب الجهة المستفيدة (**الخطيب ,2002 : 153**).

7.2 الرقابة والمساءلة : تعد الرقابة ركيزة مهمة لأنها تساعد في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالشركة بطريقة افضل وتجري بواسطة تعريف العاملين بواجباتهم ومحاسبتهم على تقصيرهم بأدائها, اما المساءلة فهي معاقبتهم على التقصير وسوء الاداء .

3.7 العدالة والانصاف : وتعني الاحترام والمساواة والاعتراف بالحقوق لجميع المساهمين من اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية, وكذلك المعاملة العادلة بين صغار المساهمين و المساهمين ذو الاغلبية , اضافة الى انسيابية وسهولة عملية التصويت, والتوزيع العادل للمكافآت والحوافز بين اعضاء مجلس الادارة , وللمساهمين الحق في الاعتراض عند عدم مشاركتهم في تعيين المديرين مع مراعاة حقوقهم في اتخاذ القرارات المهمة .

7.4 الاستقلالية : هي الالية التي تعمل على تقليل تضارب المصالح او الغاءها, وطرح القرارات بدون تأثير من جهة معينة بحيث يكون اعضاء مجلس الادارة لهم استقلالية في اتخاذ القرارات لغرض تمكينهم بالقيام بمهامهم, فضلا عن عدم الضغط على الادارة في اداء مهامها بحيث تكون قرارات الادارة بعيدة عن التحيز لجهة معينة واضاف **(الحميدي , 2011 : 26).**

7.5 ادارة المخاطر : ادى تطور الاسواق المالية بفعل العولمة المالية وتحرر انتقال رؤوس الاموال بين دول العالم الى تسليط الضوء على ادارة المخاطر, فضلا عن استخدام التكنلوجيا المتطورة والتحرر من القيود التشريعية فعملت هذه الاسباب الى ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية وغير المالية. **(دعبوز , 2014 :70)**

7.6 السلوك الاخلاقي: تختلف الاخلاقيات حسب خلفية وثقافة ومعتقدات الاشخاص **(Mcmenamin, 1999 : 63)** , إنَّ السلوك الاخلاقي ركيزة مهمة للحوكمة المصرفية لا نها تضمن السلوك الذي تتبعه الادارة مثل التحلي بالأخلاق والقيم العالية والسلوك المهني المتسم بالعقلانية لتحقيق التوازن بين مصالح اصحاب العلاقة بالمصرف في حل مشاكلهم. وتمنع تفشي الرشوة والفساد وكشف البيانات الخاصة بالعملاء وتضارب المصالح في العمليات المصرفية.

8. آليات حوكمة الشركات :

يقصد بآليات الحوكمة " هي الطرق والاساليب التي تستخدم لمعالجة مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الادارة وحملة الاسهم بشكل عام, وبين صغار وكبار المساهمين بشكل خاص **(التميمي , 2009 :7)** .

1. الآليات الداخلية :

1.1 آلية مجلس الادارة : يتألف مجلس الادارة من اعضاء يجري اختيارهم من ضمن المساهمين لتولي ادارة نشاط الشركة بناء على توكيل الجمعية العامة, ومجلس الادارة هو المسؤول عن الالتزام بالإفصاح عن المعلومات كافة التي تخص جوهر نشاط الشركة للمساهمين واصحاب المصلحة **(حسن , 2009 :209)**, اذ يعد مجلس الادارة هو المسؤول المباشر عن توجيه واشراف وتقييم عمل الادارة وهو افضل اداة لمراقبة سلوك الادارة وكذلك العاملين في الشركة , لغرض تحسين الاداء ولضمان توفير حماية لراس المال المستثمر من سوء الاستثمار , وينبثق عن مجلس الادارة عدد من اللجان ويكون عمل هذه اللجان مستقل, حيث توفر هذه اللجان المعلومات والبيانات الدقيقة والشفافة لكي تسهم في انجاح القرارات الاستراتيجية التي يتخذها مجلس الادارة مثل قرارات التمويل **(Junaidi, 2014 :23)** .

1.2 لجنة التدقيق : هي " مجموعة فرعية من اعضاء مجلس الادارة وتتكون من ثلاث اعضاء تقوم بالإشراف المستقل على جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة لأعداد التقارير المالية, وكذلك تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية, وتعيين وتقييم المدققين الخارجيين للوحدة ", اهمية اللجنة ودورها في تقليل الاخطاء و الحد من الاحتيال المحاسبي والاداري حيث تكون للجنة رؤيا حالية ومستقبلية لعمل الشركة وامكانية قدرة الشركة في مواكبة التغييرات المستقبلية **(AL–shamari 2010 : 37– 38)**

1.3 آلية التدقيق الداخلي : تؤدي هذه الوظيفة دورا فاعلا ومهما في عملية الحوكمة, أذ تعمل هذه الالية على زيادة قدرة الجمهور على مساءلة الشركة. عبر ضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية التي تطرحها للجمهور بدقه عالية لضمان ثقتهم في القوائم والتقارير المالية التي يعتمدوا عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية **(جريرة واخرون , 2015 : 320).** اذ يقوم المدققون الداخليون بتثبيت اسس المصداقية في تزويد المعلومات عن اهم النشاطات والنتائج للشركة البعيدة عن التشكيك **(بوتين , 2008 :9)** , وكذلك توجيه العاملين بتحسين سلوكهم في الشركات , وتقليل مخاطر الفساد المالي والاداري وتحقيق العدالة. ويعرف التدقيق الداخلي " انه نشاط مستقل وموضوعي يعطي الضمان للشركة على درجة دقة العمليات , واعطاء نصائح لغرض تحسين والمساهمة في انشاء القيمة المضافة , ويساعد في تقييم الاهداف المتوقعة للشركة " **(السعافين , 2005 : 7)**

2. الاليات الخارجية :

2.1 آلية السوق : وتعرف بانها " استراتيجيات الوحدة الاقتصادية والتي تهدف الى اختراق الاسواق الجديدة والتوسع السريع , وهي اداة مهمة لتوجيه الانتاج وتوسيع حجم الوحدات وتغيير المديرين قليلي الكفاءة **(Monteiro et al, 2014 :6).**

2.2 التشريعات والقوانين : هي بمثابة البوصلة التي توجه الشركة بشكل صحيح, والتي تضمن تحقيق حماية لحقوق اصحاب العلاقة . وتختلف هذه القوانين والتشريعات من دولة الى اخرى , كذلك الزمن الذي تصدر فيه هذه القوانين وتطبق مثل قانون Sarbanes– Oxley الذي أصدر في عام 2002 م كقانون تشريعي يعالج للغش والاحتيال الذي حدث في الشركات الامريكية الكبيرة . اذ وجد هذا القانون لتنظيم قضايا الافصاح وتحقيق الشفافية وصحة التقارير المالية لتعالج الممارسات السلبية التي تؤثر على جودة الاداء وقدرة المنشاة على التنمية , وهناك قوانين اخرى مثل قانون الاستثمار, وسوق الاوراق المالية , وقانون الشركات والتعثر المالي والافلاس **(Jahloul, 2011 :38– 42).**

2.3 آلية التدقيق الخارجي : يعد التدقيق الخارجي بمثابة حجر الزاوية لآليات الحوكمة الخارجية. وذلك بسبب الدور الجوهري و الفعال الذي يقوم به المدقق الخارجي في اضفاء الموثوقية للبيانات التي يثبتها في القوائم المالية. حيث تقوم لجنة التدقيق في مجلس الادارة على اختيار المدقق الخارجي **(بروش و دهيمي , 2012 : 6)** , والذي يقوم بمراجعة صحة البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية, وبعدها يقوم بأعداد التقارير المفصلة التي ترافق القوائم المالية **(بديسي , 2010: 13)** . نتيجة للدور الذي تؤديه آليه التدقيق الخارجي فهي تمثل الهيئة المحايدة التي تسعى الى زيادة مصداقية القوائم المالية بابداء الراي الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية **(جريرة واخرون , 2015 : 321).**

ثانيا / الافصاح المعلوماتي

1. **تعريف الافصاح :** " يعد الإفصاح وسيلة فعالة للإعلان عن جميع المعلومات التي تؤثر على موقف متخذ القرار الذي يتعلق بالوحدة الاقتصادية، يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة واضحة دون لبس او تظليل وقد لا تنسجم بالضرورة مع نظرة من يبدي رأيا في هذه المعلومات او من يستخدمها لغرض اتخاذ القرار" **(لطفي , 2006: 371)** .

كذلك " الإفصاح هو ان تكون القوائم المالية كاملة وشاملة لكافة المعلومات الجوهرية الضرورية لغرض عرضها ، وان حذف أي معلومة سيجعلها مظللة " **(الناغي , 2004 :167)** .

" او هو عرض المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية لغرض تحقيق التشغيل الامثل للأسواق الرأسمالية الكفؤة "

" او هو اظهار القوائم المالية لجميع البيانات والمعلومات الاساسية التي تؤثر في موقف اتخاذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية، ويؤدي الإفصاح وظيفة اخبارية مهمة لاحتواء التقارير والقوائم المالية على كل المعلومات المهمة دون تفصيل زائد وتلخيص غير مفيد " **(مطر , 1995: 36)** .

2. **أهداف الافصاح :** يعد الإفصاح من الركائز المهمة والاساسية لحوكمة الشركات، وتزايدت أهميته في الوقت الحاضر وتبرز اهميته عن طريق ضرورة توفير المعلومات المناسبة للبيانات المالية في الوقت المناسب ، لضمان مصلحة جميع الاطراف ذوي العلاقة الذين يستخدمون المعلومات لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات.

كذلك يساعد الإفصاح على تحسين فهم الجمهور لهيكل الشركة ونشاطها وادائها الذي يتعلق بالمعايير البيئية والاخلاقية اضافة الى علاقة الشركة بالمجتمعات الذي تعمل فيه. فالإفصاح الجيد والمناسب يعمل على جعل التعامل في السوق يتصف بالعدالة ويوفر فرص متكافئة للمستثمرين كافة في حصولهم على المعلومات، وهذا بدوره يخلق مناخا استثماريا جيدا يزيد من فرص تحقيق النمو للسوق المالي. **(الشيرازي , 1990 :322).**

3. **أهمية الافصاح :** تزايدت اهمية الإفصاح المالي للمعلومات بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة وذلك بسبب **(الغبان , 2010: 126- 189)** .

1. حاجة المستثمرين الى المعلومات المالية التي تتصف بالفورية والتنبؤية.
2. محاولة تجنب حدوث الازمات المالية وكذلك السعي لتأمين مستوى مستقر للنشاط الاقتصادي.
3. العمل على جعل الافصاح مبدأ تثقيفيا لتذليل العقبات وحل المشاكل التي تخلقها فرضية العدالة.

4.مستويات الافصاح :

1.4 الافصاح الشامل: ويقصد به شمولية البيانات والمعلومات المالية اللازمة والتي تساعد في تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الشركة، بالإضافة الى البيانات المالية تتسع على نطاق واسع الى البيانات الوصفية ويجري الافصاح عنها بالطرق الاتية:

- التوضيحات التي ترفق مع البيانات المالية، وتعدُّ الجزء المكمل للبيانات المالية والتي تشمل الملاحظات والكشوفات والمعلومات الاضافية.
- تقارير الادارة التي تشمل توجيهات مجلس الادارة الى المستثمرين والمساهمين وتوقعات الادارة حول مستقبل الشركة.
- تقرير مراقب الحسابات **(النعيمي , 2004 : 18)** .

2.4 الافصاح الكامل : في هذا المستوى من الافصاح يجب أن تكون القوائم المالية شاملة لكل المعلومات اللازمة للشرح الدقيق، والتي تمكن المستخدمين من اعطاءهم صورة واضحة ودقيقة عن الشركة، وان اي حذف او استبعاد للمعلومات ستصبح القوائم المالية مظللة **(شحاتة , 2008 : 81).**

3.4 الافصاح العادل : هذا النوع من الافصاح يكون هدفه اخلاقيا لأنه يضمن المعاملة العادلة والمتساوية لجميع مستخدمي التقارير المالية، او هو طريقة منهجية تحقق عن طريقها وصول المعلومات بنفس القدر الى مختلف الاطراف ذوي العلاقة دون تحيز لحساب أي طرف اخر. وتحديد الحد الادنى الذي يجب توفره من المعلومات المالية في القوائم المالية لكي تخدم جميع الفئات**(Hendrisksen Eldons, 1982;504).**

5. الخصائص الاساسية للمعلومات في التقارير المالية :

1.5 الملائمة : لكي تكون المعلومات المالية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار المالي للمستخدمين ويجب ان تكون ذات صلة مباشرة في القرار، وان تحدث فرق واضح في تلك القرارات بمساعدة المستثمرين في تقييم الاحداث الماضية والاحداث الحالية والمستقبلية عن طريق تأكيد او تصحيح لتقييم المستثمرين، او انها تؤدي الى تعديل في تقييم

العملية السابقة. وقد عرفها FASB " انها تلك المعلومات التي لديها القدرة على احداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين لتكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية او تصحيح التنبؤات السابقة، وتكون المعلومات ملائمة بالفهم والاهداف واتخاذ القرار " **(حميدي , 2009: 5)**.

2.5 التمثيل الصادق (الموثوقية) : عندما تكون المعلومات كاملة ولا تحتوي على اخطاء ومحايدة تتحقق خاصية التمثيل الصادق، فتكون المعلومات المالية ذات فائدة لأنها تعكس وتمثل الحالات التي جرى صياغتها، إنَّ خاصية التمثيل الصادق هي معالجة للمعاملات المالية بطريقة موثوقة ويجري عبرها معالجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة **(Lennard, 2007: 63)**. وحسب بيان رقم 02 الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB " خاصية المعلومات في التأكيد تكون خالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وتمثل بصدق ما يجري تمثيله " **(حميدي , 2009: 6)**.

3.5 التوقيت المناسب: في عالم التجارة وفي اسواق المال تفقد المعلومة المالية قيمتها بشكل سريع، أي أن ربط لمدى ملائمة المعلومات المالية لمتخذي القرار بتوقيت ايصالها له، لان توقيت ايصال المعلومات يؤثر في عملية اتخاذ القرار في حال أصبح ايصال المعلومة في وقت سابق وغير مفيدة، لأنه مع مرور الوقت سيصبح المستقبل هو الوقت الحاضر وستكون المعلومات من الماضي , أذن البيانات المفصح عنها في التوقيت المناسب تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب **(Fung,2014:3)**.

المبحث الثالث / الجانب العملي

بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها, فقد أستند الجانب التطبيقي للدراسة على مبحثين أساسيين, أذ تناول المبحث الاول ترميز متغيرات الدراسة وتحليل البيانات الاولي, في حين ركز المبحث الثاني على الاحصاء الوصفي والاستدلالي للدراسة.

اولا : ترميز متغيرات الدراسة

جدول (1) : ترميز ابعاد الدراسة

المتغير		نوعه	الرمز	عدد الفقرات
الية الحوكمة	البعد الرئيس آلية الحوكمة	مستقل	X	22
	مسؤولية مجلس الإدارة	مستقل	X_1	4
	التدقيق الداخلي	مستقل	X_2	5
	لجنة التدقيق	مستقل	X_3	4
	الية السوق	مستقل	X_4	3
	التشريعات والقوانين	مستقل	X_5	3
	التدقيق الخارجي	مستقل	X_6	3
الإفصاح المعلوماتي	البعد الرئيسي الافصاح المعلوماتي	تابع	Y	12
	الملائمة	تابع	Y_1	4
	الموثوقية	تابع	Y_2	5
	التوقيت المناسب	تابع	Y_3	3

المصدر: اعداد الباحث

ثانياً : تحليل البيانات الديموغرافية للعينة المبحوثة :

فيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية، يوضح الجدول رقم (2) التوزيع الخاص بمفردات عينة الدراسة وعبر النتائج التي ظهرت للعنوان الوظيفي للعينة تشير الى أن جميع افراد العينة من اصحاب الخبرة ومؤهلين للإجابة على اسئلة الاستبانة. اما النوع الاجتماعي تبين النتائج أن هناك مساواة في تعيين الموظفين في المصارف العراقية من كلا الجنسين, وتبين نتائج الفئة العمرية ان المصارف تجمع كل من الخبرة وثقافة العمل الحديثة, وبينت نتائج المؤهل العلمي أن عينة البحث تتمتع بمؤهلات علمية, وظهرت نتائج التخصص أن المستوى العلمي للعينة جيد جدا, وظهرت نتائج سنوات الخدمة أن عينة الدراسة تتمتع بخبرة متباينة في العمل المصرفي.

جدول (2) : توزيع مفردات العينة (n=118) وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير الديموغرافي	الفئة	العدد	النسبة المئوية%
العنوان الوظيفي	مدير	5	4.24
	معاون مدير	23	19.49
	رئيس ملاحظين	19	16.1
	ملاحظ	18	15.25
	معاون ملاحظ	18	15.25
	رئيس أمناء صندوق	7	5.93
	امين صندوق	8	6.78
	مدقق	2	1.69
	معاون محاسب	4	3.39
	محاسب	7	5.93
	معاون قانوني	1	0.85
	كاتب	3	2.54
	مبرمج	3	2.54
النوع الاجتماعي	ذكر	57	48.31
	انثى	61	51.69
الفئة العمرية	20 – 30	19	16.1
	31 – 40	47	39.83
	41 – 50	31	26.27
	51– 60	21	17.8
المؤهل العلمي	ماجستير	2	1.69
	دبلوم عالي	2	1.69
	بكالوريوس	69	58.47
	دبلوم	30	25.42
	اعدادي	15	12.71
التخصص	مالية ومصرفية	19	16.1
	إدارة اعمال	39	33.05
	محاسبة	36	30.51
	إحصاء	2	1.69

	أخرى	22	18.64
سنوات الخدمة	5 اقل من	12	10.17
	6 – 10	14	11.86
	11 – 15	40	33.9
	16 – 20	14	11.86
	21 من	38	32.2
المسمى الوظيفي	الرقابة	21	17.8
	الخزينة	17	14.41
	الحوالات	18	15.25
	التسهيلات	46	38.98
	الودائع	16	13.56

ثالثا : صدق وثبات الاستبانة :

1. صدق المقياس

1.1 الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي او ما يسمى بصدق الدراسة هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي اليه، وقد احتسب الاتساق الداخلي للاستبانة عبر حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه. فضلا عن ايجاد معاملات الارتباط بين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيس الذي ينتمي اليه.

يوضح الجدول (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات آلية الحوكمة والدرجة الكلية لنفس البعد الفرعي الذي تنتمي اليه الفقرة .

جدول (3) : معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد آلية الحوكمة و الابعاد الفرعية و الدرجة الكلية للبعد

البعد الرئيسي وترميزه	البعد الفرعي وترميزه	الفقرة وترميزها	معاملات ارتباط بيرسون	
آلية الحوكمة X	مسؤولية مجلس الادارة X1	يعمل مجلس الادارة على تطبيق التعليمات الاساسية التي تنظم عمل المصرف مع الحرص على مصالح اصحاب العلاقة X11	4.30E-01	**0.526
		يشترك مجلس الادارة مع الادارة العليا في اعادة هيكلة عمليات البنك بما يتناسب والبيئة التشريعية التي يعمل فيها X12	4.64E-01	
		يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات لهم X13	4.91E-01	
		يقدم مجلس الادارة المعلومات التي يحتاجها المساهمون والمستثمرون في المصرف X14	4.74E-01	
	التدقيق الداخلي X2	يقوم المدقق الداخلي بإخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات دراسة وتقييم بصفة دورية X21	**0.768	**0.864
		يعمل المدقق الداخلي على فحص اساليب عمل المسؤولين والتأكد من نزاهة اجراءات العمل المكلفين به X22	**0.795	
		يسعى المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الاهداف والسياسات العامة الموضوعة من قبل مجلس الادارة X23	**0.588	
		يقوم المدقق الداخلي بتقديم راي محايد ومستقل في التقرير النهائي المسلم الى مجلس الادارة X24	**0.524	
		يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين الماليين العاملين في مجال التدقيق واعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية X25	**0.824	
	لجنة التدقيق X3	تمنح الوقت المحدد الى اعضاء لجنة التدقيق لأداء مهامهم X31	**0.671	**0.764
		تعمل لجنة التدقيق على فحص ومراجعة تقارير مجلس الادارة X32	**0.724	
		تشرف لجنة التدقيق على مصادقة وموثوقية اعداد وتنفيذ القوائم المالية X33	**0.805	

		تعمل لجنة التدقيق على التنسيق بين مجلس الادارة والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي X34	**0.765	
	الية السوق X4	تؤدي الخدمات المقدمة من قبل المصرف في جذب المستثمرين للسوق المالي X41	**0.706	**0.676
		زيادة نشاط المصرف له دور في تنمية نشاط السوق المالي X42	**0.824	
		تساعد اجراءات السوق المالي على الاستثمار في اسهم المصرف X43	**0.830	
	التشريعات والقوانين X5	تؤدي التشريعات الدور البارز في بناء المؤسسة المصرفية X51	**0.631	**0.351
		هناك قصور في بعض القوانين التي تواكب التطور المصرفي في العراق X52	**0.748	
		هناك ضرورة بأجراء بعض التعديلات في التشريعات المصرفية لموكبه التطورات المالية X53	**0.775	
	التدقيق الخارجي X6	يسهم التدقيق الخارجي في تضييق فجوة التوقعات بين المراجعين الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية X61	**0.837	**0.660
		يساعد التدقيق الخارجي على اكتشاف الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية وحالات التلاعب X62	**0.879	
		يسهم التدقيق الخارجي في زيادة جودة تقارير المراجعة بأتباع الآليات والمعايير العامة X63	**0.878	

وبين كل بعد فرعي و الدرجة الكلية للبعد الرئيس. اذ يتبين ان معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة معنوية، اذ كانت مستوى المعنوية (.Sig) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha=0.05$. وعليه نستنتج أن البعد صادقاً لما وضع لقياسه. ويوضح الجدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد الافصاح المعلوماتي والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه، وبين كل بعد فرعي و الدرجة الكلية للبعد الرئيس. اذ يتبين أنَّ معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة معنوية، اذ كانت مستوى المعنوية (.Sig) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha=0.05$. وهذا يشير الى أن البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4) : معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الافصاح المعلوماتي و ابعاده الفرعية و الدرجة الكلية للبعد

البعد الرئيسي وترميزه	الابعاد الفرعية وترميزه	الفقرة وترميزها	معاملات الارتباط	
الافصاح المعلوماتي Y	الملائمة Y1	الافصاح عن التقارير المالية بطريقة اكثر ملائمة يساعد في الوفاء بمتطلبات الحوكمة Y11	**0.619	7.94E-01
		تعنى الملاءمة وجود ارتباطا منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي يعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار Y12	**0.632	
		تعد القدرة على التنبؤ خاصية نظرية يصعب تطبيقها عمليا Y13	**0.799	
		التأكد من كفاية وملائمة الافصاح عن التقارير المالية لتحقيق مستوى جيد من المنفعة Y14	**0.686	
	الموثوقية Y2	ان الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية Y21	**0.678	**0.873
		تعمل الادارة على ضمان الافصاح في المعلومات لزيادة درجة الموثوقية للمساهمين والمستثمرين في نزاهة المعلومات المتدفقة اليهم Y22	**0.700	
		أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات على حساب الأطراف الأخرى, وإنما للاستخدام العام ودون تحيز Y23	**0.674	
		تعطي القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية Y24	**0.854	
		من الممكن ان تتضمن القوائم المالية بعض الاخطاء المالية او المحاسبية Y25	**0.471	
	التوقيت المناسب Y3	يفصح المصرف عن جميع المعلومات ذات الاهمية النسبية في التوقيت المناسب Y31	**0.878	**0.762
		توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة Y32	**0.878	
		الافصاح عن المعلومات الملائمة لإصحاب المصالح بشكل دوري وفي الوقت المناسب لإعطائهم فرصة في تحمل المسؤولية Y33	**0.883	

ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (.Sig) اقل من $\alpha=0.05$

1.2 الصدق البنائي : يعدُّ الصدق البنائي (Structure Validity) : احد مقاييس صدق الاداة و الذي يقيس مدى تحقق الاهداف التي تريد الاداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين الجدول(5) أنَّ جميع معاملات الارتباط في جميع ابعاد الاستبانة دالة احصائياً لكون مستوى المعنوية (.Sig) المصاحب لمعاملات ارتباطها بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha=0.05$.

جدول (5) : معاملات الارتباط بين كل بعد من ابعاد الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

الابعاد	معامل الارتباط بيرسون
آلية الحوكمة	0.783**
الافصاح المعلوماتي	0.878**

ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (.Sig) اقل من $\alpha=0.05$

2. ثبات الاستبانة : يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج اذا اعيد عدة مرات متتالية. وقد جرى ايجاد ثبات استبانة الدراسة عن طريق حساب معامل الفا كرو نباخ (Alpha Cronbach)، أذ تعد زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ بمثابة زيادة موثوقية عناصر الاستبيان, وعليه ثبات المقياس بإعطائه النتائج نفسها في حال اعيد تطبيقه على العينة ذاتها. وكانت النتائج ملخصة في الجدول (6).

جدول (6) : نتائج معامل الفا كرو نباخ والصدق الذاتي

ابعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرو نباخ	الصدق الذاتي
آلية الحوكمة	22	0.88	0.94
الافصاح المعلوماتي	12	0.87	0.93
جميع الابعاد سوية	34	0.90	0.95

الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرو نباخ

اذ يتضح من نتائج الجدول (6) ان قيمة معامل الثبات الفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) مرتفعة لكل بعد، اذ بلغت (0.87 الافصاح المعلوماتي)، (0.88 آلية الحوكمة) على التوالي بينما بلغت لجميع الابعاد (0.90) ويلاحظ إنَّ قيمة معامل الفا كرو نباخ لجميع الابعاد مجتمعة اكبر من قيمة المعامل لكل بعد وهذا بطبيعة الحال عائد الى خاصية معامل الفا كرو نباخ الذي يزداد بزيادة عدد الفقرات و الاخير بدوره يؤدي الى زيادة الثبات . كما نلحظ أن قيمة الصدق الذاتي ظهرت مرتفعة لأبعاد الدراسة اذ بلغت (0.93 الافصاح المعلوماتي)، (0.94 آلية الحوكمة) بينما بلغت لجميع الابعاد (0.95) وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على أن الثبات مرتفع نسبيا ودال احصائياً .

رابعا : اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار علاقات الارتباط :

استُعمل مصفوفة الارتباطات (معاملات الارتباط البسيط بيرسون Pearson) لغرض اختبار فرضيات التحقق من قوة واتجاه علاقة الأرتباط بين المتغيرات وابعادها في الفرضيات الرئيسة والفرعية ، اذ يشير (.Sig) في الجدول الى القيمة الأحتمالية التي تختبر معنوية معامل الأرتباط البسيط . ويجري الحكم على مقدار قوة العلاقة ونوعها عن طريق قيمة معامل الارتباط . الاتية سيجري التطرق لمناقشة نتائج اختبار فرضيات العلاقة.

1.1 الفرضية الرئيسة الأولى (H_0) : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و الابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بمستوى معنوية 5%)

- **الفرضية الفرعية الاولى (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة)**

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد مسؤولية مجلس الادارة و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (7) الاتي.

جدول (7) : مصفوفة الأرتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة (n=118)

المتغير	مسؤولية مجلس الادارة	Sig	الدلالة
الملائمة	0.325	0	معنوي
الموثوقية	0.32	0	معنوي
التوقيت المناسب	0.374	0	معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (7) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) ومتغير مسؤولية مجلس الادارة ، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.325،0.320،0.374) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية 0.05 (وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى :
(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة) .

- **الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي)**

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد التدقيق الداخلي و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (8) ادناه.

جدول (8) : مصفوفة الأرتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي (n=118)

المتغير	التدقيق الداخلي	Sig	الدلالة
الملائمة	0.25	0.006	معنوي
الموثوقية	0.312	0.001	معنوي
التوقيت المناسب	0.374	0	معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (8) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الملائمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) ومتغير التدقيق الداخلي، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.374,0.312,0.250) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وتدّل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم **(H_0) وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي).**

- **الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق)**

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد لجنة التدقيق و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (9) ادناه.

جدول (9) : مصفوفة الأرتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق (n=118)

المتغير	التدقيق الداخلي	Sig	الدلالة
الملائمة	0.203	0.028	معنوي
الموثوقية	0.272	0.003	معنوي
التوقيت المناسب	0.367	0	معنوي

يتبين من جدول (9) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الملائمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) ومتغير لجنة التدقيق، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.367,0.272,0.203) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم **(H_0)** وقبول فرضية البديلة **(H_1) بمعنى : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق).**

- **الفرضية الفرعية الرابعة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد آلية السوق)**

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد آلية السوق و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (10) الاتي.

جدول (10) : مصفوفة الأرتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد آلية السوق (n=118)

المتغير	الية السوق	Sig	الدلالة
الملائمة	0.15	0.106	غير معنوي
الموثوقية	0.244	0.008	معنوي
التوقيت المناسب	0.159	0.085	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (10) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير الموثوقية ومتغير آلية السوق، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.244) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig البالغة (0.008) اقل من مستوى المعنوية 0.05.

اما المتغيرين (الملائمة و التوقيت المناسب) فقد امتلكا علاقة طردية ضعيفة غير معنوية اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.159,0.150) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة .Sig لهما اكبر من مستوى المعنوية 0.05.

وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم **(H_0)** وقبول فرضية البديلة **(H_1)** بمعنى : **(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد واحد او اكثر من ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق)** .

- **الفرضية الفرعية الخامسة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد التشريعات و القوانين)**

جدول (11) : مصفوفة الارتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التشريعات و القوانين (n=118)

المتغير	التشريعات و القوانين	Sig	الدلالة
الملائمة	0.091	0.329	غير معنوي
الموثوقية	0.005	0.953	غير معنوي
التوقيت المناسب	0.068	0.467	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد التشريعات و القوانين و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (11) ادناه .

يتبين من جدول (11) أن هنالك علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً غير معنوية بين المتغيرات (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) ومتغير التشريعات والقوانين ، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(0.068,0.005,0.091) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة غير معنوية (non–Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig اكبر من مستوى المعنوية 0.05 (وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية العدم **(H_0)** التي تنص على : **(عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التشريعات و القوانين)**.

- **الفرضية الفرعية السادسة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الخارجي)**

جرى تلخيص معاملات الارتباط بين بعد التدقيق الخارجي و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية ، التوقيت المناسب) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (12) الاتي

جدول (12) : مصفوفة الأرتباط بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الخارجي (n=118)

المتغير	التدقيق الخارجي	Sig	الدلالة
الملائمة	0.114	0.219	غير معنوي
الموثوقية	0.124	0.183	غير معنوي
التوقيت المناسب	0.086	0.354	غير معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (12) أن هنالك علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً غير معنوية بين المتغيرات (الملائمة، الموثوقية، التوقيت المناسب) ومتغير التدقيق الخارجي، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.086,0.124,0.114) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة غير معنوية (non-Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig اكبر من مستوى المعنوية 0.05 (وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية العدم **(H_0)** التي تنص على : (عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الخارجي).

يتبين من نتائج اختبار الارتباط بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي و الابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بان معظم الابعاد الفرعية لبعد الحوكمة ظهر لها ارتباطات طردية معنوية

مع الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي ماعدا البعدين (التشريعات والقوانين ، التدقيق الخارجي) فقد ظهر ارتباطه لا معنوياً.

الفرضية الرئيسة الثانية (H_0) : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الافصاح المعلوماتي و بعد آلية الحوكمة بمستوى معنوية 5%)

ويلخص الجدول (13) الآتي نتائج معامل الارتباط بين بعد الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة.

جدول (13) : مصفوفة الارتباط بين بعد الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة (n=118)

المتغير	الافصاح المعلوماتي	Sig	الدلالة
الية الحوكمة	0.391	0	معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (13) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات الحوكمة ومتغير الافصاح المعلوماتي، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.391) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية 0.05 . وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم **(H_0) وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين بعد الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة) .**

2. اختبار فرضيات التأثير

عمدت الباحثة على تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموصف بالمتغيرات التابعة المتمثلة بـ (البعد الرئيس الافصاح المعلوماتي و ابعاده الفرعية (الملائمة , الموثوقية , التوقيت المناسب) والمتغيرات المستقلة المتمثل بـ (البعد الرئيس آلية الحوكمة وابعاده الفرعية)، من اجل بيان مدى قبول او رفض الفرضيات الرئيسة والفرعية .

إن أحد أصعب مسائل تحليل الانحدار المتعدد هي اختيار اهم المتغيرات المستقلة المؤثرة معنوياً في المتغير المعتمد وتعرف هذه العملية بتحديد افضل نموذج انحدار خطي. توجد عدة طرق مستعملة في تحديد نموذج الانحدار الخطي الافضل منها طريقة الانحدار التدريجي Stepwise Regression , اذ تتلخص آلية عمل هذه الطريقة على البدء بدون اي متغير مستقل ثم يجري اختيار المتغيرات المستقلة لتضمينها في نموذج الانحدار الخطي واحدا تلو الاخر اعتماداً على مقارنة F الجزئية لكل متغير مع قيمه جدولية بمستوى دلالة محددة مسبقاً. (التميمي ،2014 : 294)

2.1 الفرضية الرئيسة الثانية (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لأبعاد آلية الحوكمة في ابعاد الافصاح المعلوماتي)

والتي تتفرع الى الفرضيات الاتية:

- **الفرضية الفرعية الاولى H_0 : (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الملائمة)**

ويمكن التعبير عن نموذج الانحدار الخطي الافضل المقدر وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y}_1 = 2.993 + 0.256\, x_2$$

أذ أن $\hat{y}_1$ تمثل المتغير المعتمد (الملائمة) .

ان x_2 تمثل المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول (13) ما يأتي :

بموجب طريقة الانحدار التدريجي (stepwise) يجري تضمين المتغيرات المستقلة (x_1 : مسؤولية مجلس الادارة ، x_2 : التدقيق الداخلي ، x_3 : لجنة التدقيق ، x_4 : آلية السوق ، x_5 : التشريعات والقوانين ، x_6 : التدقيق الخارجي) واحد بعد الآخر الى النموذج علماً بأن المتغير المضمن معرض للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبت عدم معنويته بوجود المتغيرات الأخرى. اذ خلصت نتائج طريقة الانحدار التدريجي الى ان اهم المتغيرات المستقلة تأثيراً في متغير الملائمة تمثل بمتغير التدقيق الداخلي .

التفسير الاحصائي:

إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد قد بلغت (7.741) هي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية (0.006) وهذا يدل على وجود تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

1. إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) وهو مقياس لجودة التوفيق, اذ بلغت (0.063) من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير الفرعي، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (6.3%) من التغيرات التي تطرأ على (الملائمة y_1) . أما النسبة المتبقية والبالغة (93.7%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

2. ظهرت المتغيرات المستقلة للأبعاد الفرعية (مسؤولية مجلس الادارة ، لجنة التدقيق، آلية السوق ، التشريعات و القوانين ، التدقيق الخارجي) ذا تأثيراً غير معنوياً نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اكبر من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05 .

التفسير المالي للنموذج :

إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (التدقيق الداخلي X_2) يؤثر معنوياً في بعد الملائمة y1 بمقدار (0.256) .

تدل النتائج انفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى : (يوجد تأثير لبعد واحد او اكثر من ابعاد آلية الحوكمة في بعد الملائمة عند مستوى دلالة (0.05)

جدول (13) : تقديرات طريقة الانحدار التدريجي بين متغير بعد الملائمة و متغيرات الابعاد (مسؤولية مجلس الادارة، التدقيق الداخلي، الية السوق، التشريعات و القوانين، التدقيق الخارجي)

التقدير		Sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig
$\hat{B}_0$	2.993	0.000	0.063	0.054	7.741	0.006
$\hat{B}_2$	0.256	0.000				

- **الفرضية الفرعية الثانية H_0 (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الموثوقية)**

ويمكن كتابة افضل معادلة انحدار تقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y}_2 = 2.850 + 0.301\, x_2$$

إذ أن $\hat{y}_2$ تمثل المتغير المعتمد (الموثوقية) .وان x_2 تمثل المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) .

التفسير الاحصائي : أذ يتضح من النتائج الواردة في جدول (13) ما يأتي :

1- ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (12.527) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية 0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد او اكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

2- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.097) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (9.7%) من التغيرات التي تطرأ على الموثوقية (y_2). أما النسبة المتبقية والبالغة (90.3%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ظهر بعد (التدقيق الداخلي) ذا تأثيراً معنوياً في بعد (الموثوقية) نتيجة امتلاكه مستوى معنوية .sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) ، في حين ظهرت بقية الأبعاد (مسؤولية مجلس الادارة ، لجنة التدقيق ، آلية السوق ، التشريعات و القوانين، التدقيق الخارجي) غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج:

1. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد التدقيق الداخلي يؤثر معنوياً في الموثوقية $\hat{y}_2$ بمقدار (0.301).
2. تدل النتائج انفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى : (يوجد تأثير لبعد واحد او اكثر من ابعاد آلية الحوكمة في بعد الموثوقية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (14) : تقديرات طريقة الانحدار التدريجي بين متغير بعد الموثوقية و متغيرات الابعاد (مسؤولية مجلس الادارة، التدقيق الداخلي، الية السوق، التشريعات و القوانين، التدقيق الخارجي)

التقدير		sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig
$\hat{B}_0$	2.850	0.000	0.097	0.090	12.527	0.001
$\hat{B}_2$	0.301	0.001				

• **الفرضية الفرعية الثالثة H_0 (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد التوقيت المناسب) .**

و بالإمكان صياغة افضل معادلة انحدار خطي تقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y}_3 = 1.570 + 0.246x_1 + 0.373\,x_2$$

إذ إنَّ $\hat{y}_3$ تمثل المتغير المعتمد (التوقيت المناسب) .

x_1 تمثل المتغير المستقل (مسؤولية مجلس الادارة) .

x_2 تمثل المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول (14) ما يأتي :

التفسير الاحصائي :

1. إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (13.499) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) وذلك (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية 0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد او اكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

2. إنَّ قيمة معامل (التحديد) التفسير (R^2) بلغت (0.19) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (19%) من التغيرات التي تطرأ في التوقيت المناسب (y_3). أما النسبة المتبقية والبالغة (81%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي .

3. ظهر بعد (مسؤولية مجلس الادارة , التدقيق الداخلي) ذا تأثيراً معنوياً في بعد الموثوقية نتيجة امتلاكه مستوى معنوية .sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الابعاد (آلية السوق، التشريعات و القوانين ، التدقيق الخارجي) غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج :

1. إنّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد مسؤولية مجلس الادارة يؤثر معنوياً في التوقيت المناسب y_3 بمقدار (0.246) .

2. إنّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد التدقيق الداخلي يؤثر معنوياً في التوقيت المناسب y_3 بمقدار (0.373)

3. تدل النتائج انفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى : (يوجد تأثير لبعد واحد او اكثر من ابعاد آلية الحوكمة في بعد التوقيت المناسب عند مستوى دلالة 0.05).

جدول (15) : تقديرات طريقة الانحدار التدريجي بين متغير بعد التوقيت المناسب و متغيرات الابعاد (مسؤولية مجلس الادارة، التدقيق الداخلي، الية السوق، التشريعات و القوانين، التدقيق الخارجي)

التقدير		sig	R^2	Adjusted R^2	F	sig
$\hat{B}_0$	1.570	0.001	0.19	0.176	13.499	0.000
$\hat{B}_1$	0.246	0.009				
$\hat{B}_2$	0.373	0.007				

يتضح عبر تحليل اختبار الفرضيات تأثير ابعاد آلية الحوكمة في ابعاد الافصاح المعلوماتي إن افضل نموذج انحدار خطي عند الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (توجد علاقة تأثير لأبعاد آلية الحوكمة في بعد التوقيت المناسب) عن طريق معنوية النموذج فضلا عن ان قيمة R^2 هي 19%, اذ إنَّ المتغيرات (مسؤولية مجلس الادارة ، التدقيق الداخلي) كان له تأثير معنويا في التوقيت المناسب .

الفرضية الرئيسة الثانية H_0 : (لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للبعد الرئيس آلية الحوكمة في البعد الرئيس الافصاح المعلوماتي عند مستوى معنوية 0.05)

ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y} = \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1}x$$
$$\hat{y} = 2.814 + 0.300x$$

إذ إنَّ $\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (آلية الحوكمة) .

وان x تمثل المتغير المستقل (الافصاح المعلوماتي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول (15) ما يأتي :

التفسير الاحصائي :

إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (20.882) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\widehat{\alpha_1}$= 0.300) عند مستوى المعنوية المذكور .

إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.153) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (15.3%) من التغيرات التي تطرأ على مراقبي الحسابات (y) . أما النسبة المتبقية والبالغة (84.7%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة الحالية .

التفسير المالي للنموذج :

1. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد آلية الحوكمة يؤثر في بعد الافصاح المعلوماتي (y) بمقدار (0.300) ، وبناء على ذلك فان بعد آلية الحوكمة (x) له تأثير معنوي في الافصاح المعلوماتي (y) .
2. تدل النتائج انفة الذكر على قبول فرضية الوجود بمعنى : (يوجد تأثير لآلية الحوكمة في الافصاح المعلوماتي وعند مستوى دلالة 0.05)

جدول (16) : تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط بين متغير بعد الافصاح المعلوماتي و متغير بعد الحوكمة

التقدير		sig	R^2	Adjusted R^2	F	sig
$\widehat{\alpha_0}$	2.814	0.000	0.153	0.145	20.882	0.000
$\widehat{\alpha_1}$	0.300	0.000				

الاستنتاجات :

1. تعد آليات الحوكمة اداة فعالة لضمان تحقيق الافصاح, والتأكد من مستوى الشفافية في عرض القوائم المالية وما تتضمنها من معلومات مالية, ولضمان حماية اموال المستثمرين فمن الضروري ان توظف الاموال بالشكل الامثل وذلك عبر تطبيق آليات الحوكمة لتعزيز الافصاح.
2. يتبين من نتائج اختبار الارتباط بين الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي والابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بأن معظم الابعاد الفرعية لبعد الحوكمة ظهر لها ارتباطات طردية معنوية مع الابعاد الفرعية لبعد الافصاح المعلوماتي ماعدا البعدين (التشريعات والقوانين , التدقيق الخارجي) فقد ظهر ارتباطه لا معنويا .

3. يتبين من نتائج اختبار التأثير بين الابعاد أن أهم المتغيرات المستقلة تأثيرا في متغير الملائمة تمثل بمتغير التدقيق الداخلي, وظهر بعد (مسؤولية مجلس الادارة , التدقيق الداخلي) ذا تأثيرا معنويا في بعد الموثوقية وبعد التوقيت المناسب

التوصيات :

1. ضرورة تطبيق آليات الحوكمة لتعزيز كفاءة أداء المصارف ومساعدة المديرين ومجلس الادارة في اتباع سياسة صحيحة من جهة , وضمان اموال المستثمرين وزيادة ثقتهم بالمصارف العراقية من جهة اخرى.

2. التأكيد على اهمية تطبيق مبدأ الافصاح في المصارف وتقديم صورة حقيقية عن نشاط المصرف وما يحدث من مجريات بغض النظر عن كونها ايجابية او سلبية , عبر نشر التقارير المالية السنوية في موعدها المحدد, مع مساعدة المساهمين في الوصول الى الادارة العليا.

3. أعداد دورات خاصة وبشكل دوري للمديرين والمديرين التنفيذيين وكذلك اعضاء مجلس الادارة ورؤساء الاقسام لتعريفهم بآليات الحوكمة ومبادئها ليكونوا على دراية بالتطورات الحاصلة في النظام الحوكمي, وهذه الدورات من شأنها ان تعزز من خبراتهم وكفاءتهم الادارية.

4. من الضروري اعداد دراسات وبحوث بشكل مستمر لتحليل المشاكل والعقبات التي تعرقل تطبيق آليات الحوكمة.

المصادر العربية

1. أبو العطا, نرمين, حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية , مجلة الاصلاح الاقتصادي , العدد الثامن , يناير 2003 .

2. احمد بسيوني شحاتة, المحاسبة المالية لشركات الاموال في القطاع الخاص و قطاع الاعمال العامة, 1999 , الدار الجامعية القاهرة

3. ألخطيب, خالد, " الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي " , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد الثامن , العدد 2 , 2002.

4. ألنعيمي, سنان سالم , " تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة " , بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين, 2004 .

5. أمين السيد أحمد لطفي, التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية ، 2000, دار النهضة العربية, القاهرة

6. التميمي, سحر سعدون, " متطلبات الافصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية " , رسالة ميدانية في عينة من المصارف العراقية , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , رسالة ماجستير , 2009 .

7. ثائر صبري محمود كاظم الغبان , تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها , دراسة تطبيقية , المجلة العراقية للعلوم الادارية , العدد 27 , ص : 126 – 189 , سنة 2010 .

8. الحميدي, كرار سليم عبد الزهرة, " العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل " , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية , رسالة ماجستير مقدمة من كلية الادارة والاقتصادية , جامعة الكوفة , سنة 2011 .

9. الحميدي, كرار سليم عبد الزهرة , " العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل " , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية , رسالة ماجستير مقدمة من كلية الادارة والاقتصادية , جامعة الكوفة , سنة 2011 .

10. الخالدي, حمد عبد الحسين راضي , " تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطر المصرفية " , عينة من المصارف الاهلية العراقية , دراسة تحليلية للمدة من 1992 – 2005 , أطروحة مقدمة من مجلس أدارة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في أدارة الاعمال , 2008 .

11. زين الدين بروش وجابر دهيمي, " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري " , ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري , جامعة محمد خيضر , بسكرة , 6 – 7 ماي , 2012 .

12. سعاد, دعبوز, " أرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية " , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة مهند بالحاج , البويرة , 2014 .

13. السعدني, مصطفى حسن بسيوني , 2009 , " الشفافية والافصاح في أطار حوكمة الشركات " , بحث منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الادارية , مؤتمر نوفمبر , 2006 , مصر .

14. سعيد, عهد علي , " الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا " , دراسة ميدانية , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تشرين , سوريا , 2009 .

15. الشيرازي, عباس مهدي , " نظرية المحاسبة " , الطبعة الاولى , ذات السلاسل للطباعة والنشر , الكويت , 1990.

16. صالح, أحمد علي , " بناء محافظ رأس المال الفكري من الانماط المعرفية ومدى ملائمتها لحاكمية الشركات " , أطروحة دكتوراه أدارة الاعمال , غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2006 .

17. طلال سليمان جريرة وآخرون, " أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة في الاردن ومدققي الحسابات الخارجية " , المجلة الاردنية في أدارة الاعمال , المجلد 11 , العدد 2 , 2015 , ص320 .

18. عبد المطلب عبد الحميد, العولمة واقتصاديات البنوك , الدار الجامعية , 2001, ص33 .

19. عدنان بن حيدر بن درويش, حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة , اتحاد مصارف العربية , لبنان , 2007 .

20. عمر علي عبد الصمد , " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات " , رسالة ماجستير , تخصص مالية ومحاسبة , جامعة المدية , 2008 – 2009 , ص3 .

21. فهيمة بديسي, " التدقيق الداخلي ودوره في أنجاح مسار تطبيق الحوكمة " , مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثامن حول : مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة , الجزائر ,11 – 12 أكتوبر 2010 , ص11 .

22. لطفي, أمين السيد أحمد – نظرية المحاسبة / منظور التوافق الدولي , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2006 .

23. لطفي, أمين السيد أحمد, " المراجعة وحوكمة الشركات " , الطبعة الاولى , الدار الجامعية , القاهرة , 2010 .

24. محفوظ جبار, " العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة " , مجلة العلوم الانسانية , عدد 7 , جامعة باتنة , ديسمبر 2002 , ص185.

25. محمد بوتين, " المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق " , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة , 2008 , ص9 .

26. مطر, محمد – المحاسبة المالية / " الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل " , دار حنين للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 1995.

27. الناغي, محمود السيد – دراسات في نظرية المحاسبة , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2004

28. نور, عبد الناصر , الجحاوي , طلال , (2003) , " تقييم الدور المحاسبي في عملية التحكم المؤسسي – دراسة استطلاعية في البيئة الاردنية " , مجلة أبحاث , جامعة حلب.

29. هيثم السعافين, " التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية " , مجلة المدقق , العدد 63 – 64 , آب 2005 , ص7.

المصادر الاجنبية

30. Bather. A. The companies Act 1993 and Directors Duties: Small And medium entities are not well catered for . (2006) (Department of Accounting Working Paper series, Number 90) . Hamilton, New Zealand : University of Waikato
31. Benjiamin fung , 2014 , " the Demand and need for trans parency and disclosure in corporate governance universal journal of management
32. *Hendrisksen* ,*Eldons* J, (*1982*),. "Accounting Theory", 14th.ed., Home wood ,Richard lawn , (2012) , p 251. .26 Schroeder ,Richard G. Myrtle Clark
33. Hitt , A . & Others , strategic Management : competitiveness Lobalization , south-western college publishing , 5 th ed , 2003 .
34. Jahloul, Ammar Habib, 2011, "The legal system of corporate governance",Dar Nebo for printing, publishing and distribution, the first edition, Iraq.
35. Junaidi, d. Qasim Mohammad Qasim, 2014," The impact of the mechanisms of governance in an appropriate and reliable accounting information when applying fair value", A field study published , journal of management sciences , vol 10, No 4.
36. K. Tangod and G. Kulkarni, " Detecation of Financial " .
37. March 2010International Journal of Disclosure and Governance 7(3):262-280
38. Money and its Mechanisms, Fourth Edition Plihon, 1997 :86
39. Monteiro ,Mario Augusto parent., Oliver,marcelle collars., macron Rosaline.,alencar, Roberto carvalho,2014,"MECANISMOS EXTERNOS DE GOVERNACA CORPORATIVA:FUSOES E AQUISICOES NO MERCADO BRASILEIRO" ,journal GESTAO. Finances econtabilidade , issn.2238-5320, Uneb,Salvdor,V.4,N.2.